ليبيا المظلومة – نموذجاً

أظنّ أنّ ليبيا ظُلمت غير مرّة، بدءاً من توزيع تاريخها الشرقي وربطه بمصر، وتاريخها الغربي بتونس . ثم إنّ الكثير من المؤرّخين تناولوا ليبيا كمعبر أو ممرّ أو طريق، دون أنْ يتوقّفوا أمام ذلك الاندفاع المتلاحق للاحتلالات، التي دَهَمتْ ليبيا وقطّعتها ونهبتها وسيطرت عليها، رغم أنّ ليبيا كانت مجتمعاً أقرب إلى البداوة في عمقه، مع أنّ مدنه الساحلية كانت تعجّ بالحياة والصخب،وامتلكتْ ميزات الممالك الممتلئة، من حيث المواصفات والشروط العمرانية والاقتصادية والثقافية .

حتى أنّ وليم شكسبير في مسرحية "تاجر البندقية" أشار إلى أن السُفن التجارية، كانت تأتي محمّلة بالبضائع والأطايب من طرابلس، ما يدّل على أن ليبيا، التي كان ساحلها مهد الفنيقيين ما قبل الميلاد، هي ليبيا التي كانت مطْمَعاً للإغريق والرومان، بما تشكلّه من أهمية جغرافية، وما توفّر فيها من خيرات وثروات .

ولم يتسنَّ لأهل ليبيا أن يلمّوا شتات أنفسهم، ولم يتمكّنوا من جَمْع شظاياهم تحت راية ونظام، حتى منتصف القرن العشرين .. ليصطدموا مرّة أُخرى بنظام القذافي، الذي مارس أعتى نظريات التجهيل والتغريب والاستلاب والقمع، وفرض استراتيجيات، تُمثّل فهماً شِفونياً لقومية عدميّة، وتبديد الثروات، وَشَرْعَنة النزوات والتجريب المريض .

لهذا، يجب أن نَعي التراكمات التي رانت فوق هذا البلد، وأثقلته، وما فعلته في طبقاته ومكوّناته .

من هنا سنقول : إن ثورة ١٧ فبراير هي العتبة الأولى التي تنفتح أمام ليبيا،

لتعبر إلى المستقبل وتكتب تاريخها الحقيقي بيدها لأول مرّة .
مع إدراكنا أنّ هذا التاريخ الجديد سيكون مؤلماً وملتبساً ومعقّداً، وفيه الكثير من العنت والدم والفوضى .
لكن هذا بمقياس التاريخ سيكون طارئاً ومرحلياً، ويمكن تجاوزه، بتوفّر ما يلزم، ليمضي نحو مستقبلٍ أكثر أمناً واشراقاً . وقياسا بالثورات السابقة، خاصة الفرنسية، فإن ما يحدث ما زال في حدّة الطبيعي، إذا تجاهلنا مسافة الوعي اللازم للإستفادة من التجارب السابقة، لذا فليس من المعقول أن نركن إلى السهل في التحليل والقياس، فما فائدة معرفة التجارب السابقة إن لم يُستفاد منها؟ لا يجوز أن يركن الانسان العربي إلى الجهل والتخلّف وضيق الأفق دون وعي للتجارب الأخرى، وتوظيف ذاك الوعي في مواجهة الواقع . فهل يعقل أن نكرر أخطاء الثورات السابقة، ونقول إن ما يحدث هو طبيعي، لأنه حدث مع الثورة كذا والثورة تلك ! هذا جهل وارتكان للواقع، وضعف في الطليعة، وعمى لدى العامة وقوى الثورة في آن معا .
تحديات كثيرة أمام الطليعة الليبية والشعب الليبي، ليس أقلّها إفتقار المعظم إلى خبرة العمل البرلماني، فإن السواد الأعظم في هذه البلد ينتقل دون إعداد من مرحلة البصم والولاء القَبَليّ إلى مرحلة المناكفة والاعتراض وألعاب سيْرك الديمقراطية، في مناخ مازال مسيطراً يعتمد على فهم يتغذّى على مقولات تؤمن بأن مال الدولة حلال، مثلاً، عند البعض !
وأعتقد أنّ الليبيين بحاجة إلى مسافة زمنية، ومضامين تربوية وإعلامية وثقافية، حتى يتخلّصوا من بعض الوعي المعطوب، ومن التضخّم في الذات دون وجاهة، وأهمية أن يتخفّفوا من الاستعلاء على الآخرين، علماً بأن المستوى السياسي يعكس مزاجاً شعبياً ووعياً جماعياً ينسرب في كل جهة من هذا البلد .
لقد أفسد النظام السابق منظومات المجتمع السياسية والتربوية والأجتماعية، وخرّب الذمم، ولوّث الوعي . إنها أربعون سنة من الفعل التدميري المُمَنْهَج، أو إنها سنوات هاربة من عُمر هذا البلد .

ومازال المشهد الليبي قلقاً ويعاني من الأحداث العنيفة ومظاهر الانفلات والاشتباك والتعويم .
وكذلك ازدياد حدة عمليات القتل والتفجير وخاصة في المنطقة الشرقية والجنوبية، وتركيزها على المسؤولين العسكريين والأمنيين والسياسيين، واستهداف مراكز الشرطة وتفجير سياراتهم ومقراتهم .
إضافة إلى أنه لم يطرأ أي تحوّل أو تغيّر في البناء التحتي الليبي، ما يجعل المواطن على يقين بأن المستوى السياسي لم يُحدث أي فرق يعود عليه بالفائدة، بل إن المواطن مازال يرى "الثوار" وقواتهم وسجونهم وحواجزهم يسيطرون على مفاصل البلد، وأن القانون مُنتهك في كل شيء .
أكرّر ثانية المقولة التربوية التي تؤكد على أن الرشوة تدمّر الناس والمجتمع، وأن التربية هي ما يُعلي من شأنهم ووعيهم.
وبعد شهور قليلة، ومع تواصل حالات القتل والخطف والتفجير والابتزاز، ظهر إلى العلن قانون العزل السياسي، المختَلف حوله،والذي يجب أن يحدّده فقهاء القانون باعتباره قانوناً مُنْشِئاً أم كاشِفاً. وعلى أهمية القانون، ستدخل ليبيا إلى مرحلة "المكارثيّة" وهي "التفتيش في الضمائر" وتعريض الأغلبية إلى الإتهام الجاهز، إذا لم تتوفّر الدلالة القطعية المُوجِبة للعزل السياسي .
وبالطبع، فإن حالة الارتكاس والتراجع والتذرير والاختلاف في البلاد، ستوسّع رقعة الفوضى والدّهم والاستباحات والبلطجة والابتزاز، وما يجرّه ذلك من موت وعنف وغرائز ! لهذا، فإن النُخب والتشكيلات السياسية من أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام .. أمامها الكثير الكثير، لأنها تفهم وتعي معنى أن النبي محمد صلى الله عليه وسلّم قد أطلق سراح وعفى عن أهل مكّة عند فتحها، وسامح وحشيّ الذي قتل عمّه حمزة وَقَبِل إسلامه بمعنى أن العزل السياسي يجب أن يستند على وثائق تُدين المتورط سياسياً أو جنائياً بتقديمه للمحكمة، وليس سحب القانون بشكل آليّ على الجميع .
وأسوق هنا ما قاله المناضل الكونيّ مانديلا، للاستئناس بما قاله هذا الرجل، الذي يُعدّ أيقونة عالمية للنضال والتسامح والحرية :

إخوتي في بلاد العرب
إخوتي في تونس ومصر
أعتذر أولا عن الخوض في شؤونكم الخاصة، وسامحوني إن كنت دسست أنفي فيما لا ينبغي التقحم فيه. لكني أحسست أن واجب النصح أولا، والوفاء ثانيا لما أوليتمونا إياه من مساندة أيام قراع الفصل العنصري يحتمان علي رد الجميل وإن بإبداء رأي محّصته التجارب وعجمتْه الأيامُ وأنضجته السجون.
أحبتي ثوار العرب،،
لا زلت أذكر ذلك اليوم بوضوح. كان يوما مشمسا من أيام كيب تاون. خرجت من السجن بعد أن سلخت بين جدرانه عشرة آلاف يوم. خرجت إلى الدنيا بعد وُورِيتُ عنها سبعا وعشرين حِجةً لأني حلمت أن أرى بلادي خالية من الظلم والقهر والاستبداد.
ورغم أن اللحظة أمام سجن فكتور فستر كانت كثيفة على المستوى الشخصي إذ سأرى وجوه أطفالي وأمهم بعد كل هذا الزمن، إلا أن السؤال الذي ملأ جوانحي حينها هو:
كيف سنتعامل مع إرث الظلم لنقيم مكانه عدلا؟
أكاد أحس أن هذا السؤال هو ما يقلقكم اليوم. لقد خرجتم لتوكم من سجنكم الكبير.
وهو سؤال قد تحُدّد الإجابة عليه طبيعة الاتجاه الذي ستنتهي إليه ثوراتكم. إن إقامة العدل أصعب بكثير من هدم الظلم. فالهدم فعل سلبي والبناء فعل إيجابي. أو على لغة أحد مفكريكم – حسن الترابي- فإن إحقاق الحق أصعب بكثير من إبطال الباطل.
أنا لا أتحدث العربية للأسف، لكن ما أفهمه من الترجمات التي تصلني عن تفاصيل الجدل السياسي اليومي في مصر وتونس تشي بأن معظم الوقت هناك مهدور في سب وشتم كل من كانت له صلة تعاون مع النظامين

البائدين وكأن الثورة لا يمكن أن تكتمل إلا بالتشفي والإقصاء.
كما يبدو لي أن الاتجاه العام عندكم يميل إلى استثناء وتبكيت كل من كانت له صلة قريبة أو بعيدة بالأنظمة السابقة.
ذاك أمر خاطئ في نظري.
أنا أتفهم الأسى الذي يعتصر قلوبكم وأعرف أن مرارات الظلم ماثلة، إلا أنني أرى أن استهداف هذا القطاع الواسع من مجتمعكم قد يسبب للثورة متاعب خطيرة.
فمؤيدو النظام السابق كانوا يسيطرون على المال العام وعلى مفاصل الأمن والدولة وعلاقات البلد مع الخارج. فاستهدافهم قد يدفعهم إلى أن يكون إجهاض الثورة أهم هدف لهم في هذه المرحلة التي تتميز عادة بالهشاشة الأمنية وغياب التوازن.
أنتم في غنى عن ذلك، أحبتي.
إن أنصار النظام السابق ممسكون بمعظم المؤسسات الاقتصادية التي قد يشكل استهدافها أو غيابها أو تحييدها كارثة اقتصادية أو عدم توازن أنتم في غنى عنه الآن.
عليكم أن تتذكروا أن أتباع النظام السابق في النهاية مواطنون ينتمون لهذا البلد، فاحتواؤهم ومسامحتهم هي أكبر هدية للبلاد في هذه المرحلة، ثم إنه لا يمكن جمعهم ورميهم في البحر أو تحييدهم نهائيا ثم إن لهم الحق في التعبير عن أنفسهم وهو حق ينبغي أن يكون احترامه من أبجديات ما بعد الثورة.
أعلم أن مما يزعجكم أن تروا ذات الوجوه التي كانت تنافق النظام السابق تتحدث اليوم ممجدة الثورة، لكن الأسلم أن لا تواجهوهم بالتبكيت إذا مجدوا الثورة، بل شجعوهم على ذلك حتى تحيدوهم، وثقوا أن المجتمع في النهاية لن ينتخب إلا من ساهم في ميلاد حريته.
إن النظر إلى المستقبل والتعامل معه بواقعية أهم بكثير من الوقوف عند تفاصيل الماضي المرير.

أذكر جيدا أني عندما خرجت من السجن كان أكبر تحد واجهني هو أن قطاعا واسعا من السود كانوا يريدون أن يحاكموا كل من كانت له صلة بالنظام السابق، لكنني وقفت دون ذلك وبرهنت الأيام أن هذا كان الخيار الأمثل ولولاه لانجرفت جنوب إفريقيا إما إلى الحرب الأهلية أو إلى الديكتاتورية من جديد. لذلك شكلت "لجنة الحقيقة والمصالحة" التي جلس فيها المعتدي والمعتدى عليه وتصارحا وسامح كل منهما الآخر. إنها سياسة مرة لكنها ناجعة.

أرى أنكم بهذه الطريقة – وأنتم أدرى في النهاية - سترسلون رسائل اطمئنان إلى المجتمع الملتف حول الديكتاتوريات الأخرى أن لا خوف على مستقبلهم في ظل الديمقراطية والثورة، مما قد يجعل الكثير من المنتفعين يميلون إلى التغيير، كما قد تحجمون خوف وهلع الدكتاتوريات من طبيعة وحجم ما ينتظرها.

تخيلوا أننا في جنوب إفريقيا ركزنا –كما تمنى الكثيرون- على السخرية من البيض وتبكيتهم واستثنائهم وتقليم أظافرهم؟ لو حصل ذلك لما كانت قصة جنوب إفريقيا واحدة من أروع القصص النجاح الإنساني اليوم.

أتمنى أن تستحضروا قولة نبيكم: "إذهبوا فأنتم الطُلَقَاء".

نلسون روهلالا مانديلا

15 يوليو2011

هوانتون –جوهانزبيرغ.

ما يميز ليبيا، ويجمعها مع الكثير من شقيقاتها العربية أنها مجتمع بسيط بمعنى أن مرجعياتها العقدية والروحية والاجتماعية والثقافية واحدة، ولغتها واحدة، وهي أقرب إلى المجتمع الرّعوي، الذي لم يصل إلى المجتمع الصناعي أو التعدّدي، المهدّد بتشقّقات داخل هويته الواحدة، حتى أن الأشقاء الأمازيغ أو التبو قد تماهوا، إلى حدّ كبير في المجتمع الليبي الموحَّد،

مع التأكيد على حقوقهم في إبراز وتأكيد وتعميم وإثراء تنوّعهم، ضمن الإطار الليبي الواحد، وتحت المظلّة الوطنية .

وإن المجتمع البسيط يصل إلى أهدافه، ويصوغ مطالبه بسرعة أكبر ورشاقة أكثر من المجتمع الثنائي (مصر،العراق،لبنان)، ولا يحتاج إلى إستراتيجية مركّبة ليضمن سلامته، بكل مكوّناتها، مثل المجتمعات الغربية، التي وصلت إلى حدّ المجتمع المعقّد، الذي تكوّنه إثنيات وطوائف متقاطبة، لا يمكن أن تتعايش وتجد سبيلها للاطمئنان والنماء والحياة إلاّ باعتماد المدنيّة وحقوق الإنسان .

***

ستجد ليبيا نفسها أمام مطالبات جديدة منها إشباع شهوة كل منطقة لرسم حدود البلديات بشكل مستقل، لأن ظاهرة ضعف سلطة المركز ونمو سلطة الأطراف، ظاهرةٌ، غالباً ما تصحب السنوات الأولى بعد الثورة، خاصة الثورات قصيرة الأجل، حيث لاتكون الثورة قد امتلكت بنيتها بعد، بينما قوى الأطراف ليست بحاجة إلى قوة عالية التنظيم للتحدى وتغييب السلطة المركزية، فهي بحاجة إلى تعظيم ظاهرة المسلحين مصحوبة ببعض مظاهر إطلاق النار أو بعض عمليات القتل، لإحداث حالة من الرعب والتخويف، يستفيد منها دعاة الإقليمية والجهوية أو الفئوية، طبقاً للتركيبة الاجتماعية أو الاقتصادية للمجتمع، لكن هذه الظاهرة عاجزة عن الاستمرار دون مساندة ودعم من جهات غالبا ما تكون خارجية، لأنها بحاجة دائمة للتزوّد بالسلاح والمال للصرف على رجالها، وفي حال عدم توفر مصادر تمويل خارجية، تلجأ إلى البلطجة والابتزاز والسرقة والاعتداء على المال العام والخاص، وتعطيل مرافق الاقتصاد بهدف الابتزاز، وتضعف هذه الظاهرة كلما قويت السلطة المركزية والبنية العامة لجهاز الدولة العسكري والأمني، لذا فغالبا ما تُركّز الثورة في مراحلها الأولى على إنجاز بنيتها العسكرية والأمنية، مصاحبة بأوسع برنامج تشغيل، لدفع الفئات التي شاركت بالثورة في الحياة العملية، وعدم تركهم نهباً لمن يدفع ليوظّفهم خارج إطار المصلحة الوطنية، وقد لا

تكون برامج التشغيل التي تستحدثها السلطة أو حكومة الثورة، في المراحل الاولى، متوافقة مع توجّه تنموي اقتصادي متكامل، لكنها تعمل على زجّ كافة الفئات الاجتماعية في عملية البناء، التي تسير بالتوازي مع استكمال بنية السلطة المركزية، وهذا لا يعني بالضرورة أن السلطة أو الحكم يجب أن يكون مركزياً، بل يمكن وضع التصوّر المُرْتَجى لبنية السلطة بين المركزية واللامركزية، وفق تجانس يحافظ على وحدة وفاعلية المكونات الاقتصادية والاجتماعية للدولة . ومن الأهمية بمكان إدراك أن إنجاز بناء الجهاز المركزي العسكري والأمني والإداري والاقتصادي شرط أساسي لاستعادة السيطرة على أركان الدولة وثرواتها، ومنع التجنّح والجهوية والفئوية وسيطرة البلطجية والعصابات تحت شعار مجموعات الثوار، وهم ليسوا بثوّار .

إن أصحاب المصلحة للتغيير والثورة، غالبا ما يُدفعون إلى هامش المشهد بعد الثورة، حيث تسود ظاهرة الفئات التي تتجرّأ على الدم الداخلي، وهذه الفئات غالباً ما تكون من فئات تسمح لها مكوناتها النفسية توظيف شعارات الثورة لخدمة مصالحها باستخدام الجريمة، وربما تكون هذه الفئات قد جاءت إلى الثورة من شرائح اجتماعية متورطة بالجريمة والإنحراف قبل الثورة، وقد تكون من مجرمين سابقين هربوا من السجون، ما يعمّق الانكفاء والذاتية والجهوية ويرفع من مستوى الجريمة.

ظواهر سوداء .. مؤقّتة !

قُرابة ثمانية عشر مليون قطعة سلاح من كل الأنواع دون سيطرة، ما أشاع الإتّجار بالسلاح وعمّقَ الفوضى المصاحبة لمرحلة ما بعد الثورة، وأوجد أجواءً من الرهبة في المحيط، وفتح المشهد على احتمالات غير متوقّعة، فالأمر جدّ خطير، وظاهرة تهريب السلاح والتلويح به تتّسع ..

أوضحت التقارير أن الثوار كانوا يوم تحرير طرابلس في آب ٢٠١١ قُرابة خمسين ألفاً، لكن تشكيلاتهم اليوم، تضمّ أكثر من ثلاثمئة ألف مسلّح .. وأكثر !

ما أصعب قرار الانخراط بالثورة وهي في أوج الأشتباك، وما أسهل أن

يتعلّق بقاطرتها كل انتهازي بعد أن تنتصر.

بإمكان المتبصّر بالأمر أن يحلّل معطيات التقارير، ليخلص إلى نتيجة مفزعة، خاصة وأن أطرافاً إقليمية تشتري السلاح بسهولة، وتربطها بإحدى التشكيلات، وتعزّزها بغسيل الأدمغة لتحقيق أهداف بعيدة، حيث الاحتراب من دون هوادة، على المستويات الثلاثة في ساحة الربيع العربي، الشعب وقواه الثورية المتطلعة للحرية والاستقرار والديمقراطية من جهة، ضد الدولة العميقة أو النظام السابق، الذي يحاول الانقضاض على الثورة من جديد وإعادة انتاج نفسه، ثم القوى الاقليمية للنظام العربي المتهالك المرعوب من عدوى الثورة والتغيير، الذي يسعى لتخريب وتشويه صورة الثورة، وزجّها في أتون احتراب داخلي طويل بين تكوينات الشعب الفكرية والاقتصادية أو الطائفية أو القبلية، لتنحصر الثورة وتُقْبَر في المكان، الذي تفجّرت فيه، ثم القوى الدولية التي هدّدت الثورة، بالضرورة، مصالحها في المنطقة، فسعت إلى تكثيف مدخلاتها في الربيع العربي لإعادة توجيهه، وفقاً لمصالح تلك القوى الدولية، ولهذا كان على القيادات الطليعية لمشروع الثورة أن تدرك بعمق الأثر الواسع، الذي ألحقه الربيع العربي في النظام الدولي الحالي، حيث يجري اشتباك أوسع من البعد الأقليمي المكاني، سيطال النظام الدولي برمّته ،والذي بدأت ملامحه تظهر من خلال تهاوي وضعف النظام، الذي ساد بعد الحرب الباردة، وجعل من الولايات المتحدة الأمريكية القوة المتنفِذة بالعالم.

إنّ ملامح تشكيل جديد متعدد الأقطاب بدأت تلوح في الأفق الدولي، على إيقاع المواجهة الساخنة بين القوى الدولية في منطقتنا العربية. إن قوى الثورة يجب أن تكون مؤهّلة لتوظيف حالة الإشتباك بين القوى الدولية لصالح مشروعها الوطني الديمقراطي، وليس العكس، بحيث لا تترك نفسها نهباً للتحاصُص والمساومة بين القوى الدولية والأقليمية.

إنّ الفقاعات الساخنة والنتوءات الحادة، المتمثلة بخطف وتفجير و تفخيخ وهدم وفرض القانون الخاص بالذراع .. وإضعاف الشعور بالأمن والسلم الأهلي، هي مظاهر للإشتباك بين القوى المذكورة، وإنّ تلك الحالة تُنبيء عن عمق يمور

باشتعالات وانفعالات، قد تطيح بالربيع العربي في هذه المرحلة، إن لم تدرك قوى الشعب، صاحب المصلحة بالثورة والتغيير، قوانين اللحظة، وعلى رأسها قانون الوحدة الوطنية، حيث لا يمكن للثورة أن تنجز موضوعة التغيير قبل أن تنجز موضوعة الوحدة، لذا رجوت الله وأنا أطلّ على تعقيدات الواقع الليبي أن يتمكّن الجميع من إدراك خصائص وقوانين المرحلة، التي تمرّ بها الثورة الليبية، ويغلقوا المنافذ على القوى الاقليمية والدولية المتربصة بمشروعهم العتيد، فيحافظوا على وحدتهم الوطنية ويُحْسِنوا مواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية على حد سواء.

***

التجربة الفلسطينية، مثلاً ،التي مرّت بكثير من موجات التشكيك والتخوين ورسْم كثير من الخطوط القُطرية داخل مفهوم الوطنية والانتماء، وإن كانت القضية الفلسطينية تقف على الاستقلال من المُحتلّ وتحرير الارض، لكنّ ذات الموجات اليوم تقوّض قيام الدولة في ليبيا، وتهدر فرصاً مجانيّة لتأسيسها، قبل أن يصبح التأسيس باهظ الثمن ومستنزِفاً لركائز الهوية ، ليسجّل داخل ذاكرة الليبيين الفشل لا قدّر الله ،الفشل الذي سيلازم الشخصية الليبية ويكرّس عدم أحقيّة الليبيين بالوطن والمواطنة .

ربما نحتاج إلى بعض الأرقام والمؤشرات الديموغرافية ،مثلاً، كيف أن الشعب الليبي الصغير المُحاط بكتلة بشرية تصل إلى ١٨٠مليون نسمة سيتضاعف عددهم في العام ٢٠٥٠، بينما تسجّل زيادة سكان ليبيا وتيرة بطيئة جدا، وهو ما يرفع سقف تحديات حاضر الشعب الليبي اليوم إلى تحديات القدرة على الاستمرار في الوجود بذات خصائص اليوم، وبالتالي تبيان أن الثورة جاءت في وقت مناسب ويجب عدم إضاعة الفرصة أمام ليبيا لترسيخ الدولة الليبية، بعيداً عن شخصية النظام القائم على القائد والفرد الذي يختزل الوطن. وكذلك المؤشرات الاقتصادية وحتى الاجتماعية، والدستورية أيضاً، مثل منح المرأة الليبية حق التصويت دستورياً، قبل أن يمنحه دستور سويسرا للسويسريات مثلا، وكان ذلك قبل نصف قرن في دستور العام ١٩٦٣ !

أُغالب نفسي، التي شارفت على الاعتقاد، بأن ثمة ما يُريب في القادم من

الأسابيع ،ويتهددّ ليبيا ! كأن غير أَمرٍ يدعو إلى الخوف المشروع، لتزاحم عوامل مركّبة، تذهب جميعها نحو التأكيد على أن البلد مفتوح على آفاق، كُنّا لا نحبّ أن نراها ،بقدر ما نرجّح ثقل المعطيات، التي تأمل في حمل ليبيا إلى فضاءٍ أكثر عافية واستقرار .

ألإحباط أعقد من لحظة انكسار نفسية طارئة، فهو محصّلة لعوامل جامحة، وهو حالة تحطّ صاحبها على حافة الكآبة أو التراجع والاستسلام .

فما الذي طرأ ؟ كيف يدفع الإنجاز، الذي حققه الشعب الليبي، والنصر الذي فاز به بأسقاط النظام السابق، إلى هذه الحالة من الفلتان وفرض إرادة الجماعات المسلحة على الدولة الجديدة، وإضعاف السلطة المركزية، وتهديد الوحدة الوطنية، والتسليم بغياب السلام الأهلي.

وأحسبني أفهم أنّ المكونات الداخلية للمجتمع الليبي لم يطرأ عليها الكثير من التغيير، بعد الثورة، خاصة على صعيد البنية الاجتماعية، لكن المكوّنات المتعاكسة في المعادلة تتصارع، بعد عقود الحياة غير الطبيعية وغياب الحراك الديمقراطي الحرّ، الذي يفتح المجال للمكوّنات المختلفة لأي مجتمع للتحاور والتعايش وقبول الآخر. من الواضح أن ليبيا تعيش حمأة مخاض طبيعي، له أعراضه، لأن الثورة قصيرة الأمد أشبه بالولادة القيصرية لمولود لم يكتمل نموه بعد، فعندما تتلقّفه قابلة الوعد، تدرك في وعي الفطرة كم هو ضعيف رهيف، وكم يحتاج إلى رعاية، هكذا هي الثورة قصيرة المدى، مولود مؤهل لوعد جديد، يتحرك بوعي الفطرة لا بفطرة الوعي، والثورة قصيرة الأمد لا تمتلك خواص الثورات المترسّخة ذات الجذور العميقة، التي اكتملت بنيتها، لذا فهي تولد من رحم التسارع والأجل القصير، ولهذا فهي لصيقة النزوع إلى الفوضى، وعندما تحطّ على واقع لم يجعل فيه القذافي أيّ بنية ذات مغزى، كالحالة في ليبيا، تصبح الفوضى سيدة المشهد المبكّر، فلا بنية مكتملة في وعي الفطرة، ولا بنية متلقِّفة للوعد، ومع ذلك فالفطرة جِيْنات الاستمرار العنيد، التي تواصل خطوها في الطريق الشاق من التلقائية إلى الإدراك بالضرورة، لتأتي الخلاصة زمناً لوعدٍ جديد. غير أن هذا ليس طريقاً باتجاه وحيد مضمون النتائج، فإن لم تتفاعل مكونات الوعي الفطري

للثورة مع متطلبات اللحظة والضرورات، وتنتج جِيناتها الطليعية القادرة على صياغة عِقْدها الاجتماعي الجديد، القائم على فهم عميق لقوانين الاجتماع الإنساني، والتي هي أكثر تجذّراً وأصالة من قوانين السياسة، وتتقدم عليها، بحيث تكون أول مهام الطليعة نسج منظومة الواقع الجديد، واقع ما بعد الإنتصار، على هدى الاعتراف بمكونات الواقع الاجتماعي وقوانين تطوير بُناه الفكرية والثقافية والسياسية، القادرة على التسلل المرن من عباءة الغوغاء، التي تسود اللحظة، التي تتبع انتصار الثورة، لتعبّد الثورةُ الطريقَ الواصل بين فطرة الوعي ووعي الفطرةُ وقوانين التغيير .

ولفتت إنتباهي المؤشرات السوداء التي تُجالد همّة الساعين إلى بناء ليبيا، وعدم قدرة القائمين على الأمور في أن يُحدثوا فارقاً، يزيح العوائق، ويمضي نحو تطبيق استراتيجية تقوم على الفهم العميق لمكونات المجتمع الليبي وأولويات المرحلة، وفق عقد اجتماعي وسياسي جديد، تتوحّد حوله جماهير الثورة المدرِكة لطبيعة التحديات .

***

الانفلات الأمني يزداد حدّة، ويتعاظم عنفاً، ويأخذ أشكالاً بدائية، تستمد طاقتها المدمّرة، من تراث الثأر ومفاهيم الاستئثار وغرائز السيطرة والتملّك، كالطوفان المجنون المتفلّت المخيف،، الذي لا يجد مَنْ يوقفه قولاً أو فعلاً، وهذا يعكس مدى العجز والفراغ والترنّح، الذي مسّ الأجهزة المتشظية .

فالأمن هو الضرورة الثانية في المنطق الحتمي للإحتياجات الإنسانية، ودونه لا تستوي حياة التجمع الأنساني، وهو ما بعد الثورة ليس مثل ما قبلها، لأنه ضالّة الناس المفقودة، والحاضِنة الضامنة لممارسة المواطنين لحقوقهم وحماية حرياتهم وخصوصياتهم وممتلكاتهم، وقبل أي شيء حماية حياة كل فرد منهم، باعتبارها القيمة الأعظم بعد الثورة، لأنها لم تكن تساوي في نظر الطاغية أي شيء قبلها، ولا يعقل أن تنحطّ قيمة الحياة لتصبح أسيرة الغوغاء، التي فلتت من سجنها الظالم، بعد سنوات طويلة من القهر والكبت والظلم الكبير، وأطلقت العنان لأكثر ما في النفس من سوء.

والأمن بمستوياته المختلفة، الفردية والوطنية والاجتماعية والقومية، هو ضمان الاستقرار، الذي تحتاجه التنمية المنتظَرة، والتي تصبح الحرية دونها قيمة مجردة بلا أي دلالة ذات مغزى.

وأما الطامّة الخرساء، التي ستنفجر لا محالة، ولا ندري بأية كيفيّة، فهي التطامن والاستمراء، الذي تراه في الوجوه، وكأن الذي يجري لا علاقة للناس به، أو أنه يحدث في مكان بعيد عنهم . إنه قبول السقيم بعلّته القاتلة، وبالتالي يعمل على التماهي معها أو التعايش مع أعراضها المؤلمة .

إن سيطرة مراكز القوى، بهذه الصورة المدجّجة والمتباينة الألوان والاتجاهات والارتباطات، تقود وتعني غياب مظاهر الأمن ورموزه، والقضاء وتجلّياته، وشطب إمكانات الاستثمار، وتفاعل البشر مع محيطهم بإبداع وشغف .

وللأسف فإن التعاطي مع النصّ المتحكّم الشرعي أخذ طريقاً تأويلياً، خاصم بها الحداثة وتجديد الخطاب اللازم، وانحاز إلى تكريس العتمة في اللغة والتطبيق، مازاد من السلفية الشكلانية القاصرة .

إنَّ الزاوية انفرجت لتصبح سطراً منفرداً، تتطاول على حوافه خرائب السلاح، وضوضاء المجتمعين دون طائل . لكنني أرجو الله تعالى ألاّ تكون هذه الرؤية دعوة إلى الخوف، الذي ألمس لُزوجته على الجدران والأرصفة والوجوه . أقول هذا وأنا أعرف أن الأخبار السيئة تشبه الضيف المريض، لكنها الحقيقة التي تقارب الحال، الذي يؤكد على أن الناس لم يعودوا يثقوا بالأمل، كأنه هجر الأرض !

إنّ كل ما ذكرت ينبغي أن يكون مدعاة للوقوف، ولو بأضعف الإيمان، أمام طوفان اليأس وتآمر المحيط، الذي يندفع ليخرّب ما تبقّى من هذه الأمّة. فالخراب ليس قَدَرنا الذي ننتظره، بل الحياة هي قدرنا الذي نجترحه، من دون تردد أو انتظار. إنني أدرك أن الحقيقة هي خير ما نتعاطى معه، ذلك أنه لا يوجد مخرج لنفق الوَهْم الطويل سوى الحقيقة الصلبة .

الوضع العام في ليبيا مازال مُرتبكاً، ومازالت "الحالة الأمنية" هي التوصيف الأدقّ للبلد، والتجاذبات والمهالك الأمنية والعسكرية تشكّل حالات ملحوظة بتداعياتها المُفزعة والابتزازية، وهذا ما يفسر عمليات التهريب الخطيرة إلى

خارجها. وثَمّة شلل سياحي واجتماعي، ويقتصر الحراك المناسباتي، على فعاليات عشوائية متباعدة، وهي نهارية ليس إلا. والبطالة وتردّي المواصلات والنظافة العامة والاشتباكات الفجائية أمرٌ ملحوظ وممجوج ومتواصل.

***

إنّ تدهور الحالة إلى هذا الحدّ المُقلق يجب أنْ لا يجعلنا غافلين عن حقيقة الصراع الدولي والأقليمى، الذي أنبتَ شبكة هجينة وقطّع الكثير من الأنسجة الداخلية في الجسد الليبي، حتى أن دعوات البعض لاستدعاء الحجّاج الثقفي أو بابا ذوبلوس كنموذجين للدكتاتور الوطني، يجب وضعها في سياق فَهْم تاريخ ومسيرة هذا البلد.

***

طرابلس- ٢٤-١٢-٢٠١٣